

والاحلاف . فانها بدأت سياسة « الاحتواء » في الشرق الاوسط بنحويل الحرب - العربية الاسرائيلية الرابعة في العام ١٩٧٢ الى حرب تنتهي الى انتيجه نفسها التي انتهت اليها الحرب الكورية . عودة الارضاع - تقريبا - الى ما كانت عليه قبل بدتها . وان كان هذا الامر يبدو اعقد في حالة الشرق الاوسط نتيجة وجود احتر من جبهة قتال واحد ، واكثر من خط اشتباك بين المتحاربين ، بينما لم يكن في الحرب الكورية غير خط واحد فاصل هو خط العرض ٢٨ درجة الذي يرسم الحدود بين شمال وجنوب كوريا .

منذ ذلك الوقت والولايات المتحدة « تحتوي » الوطن العربي ، وتقدم نفسها دبلوماسيا في دور « الوسيط » ودور « الحكم » ، ولكنها عمليا تخرج في الاتفاقات التي تتوصل اليها وساطتها بقواعد وتسهيلات عسكرية تعطي لها موطء قدم من الناحية الاستراتيجية في منطقة كانت قد خرجت منها عسكريا تماما . فقد اوكلت الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية في سيناء الى الولايات المتحدة مهمة انتشار نظام الانذار الاستراتيجي المبكر ( محطات مراقبة الكترونية ) في المنطقة العازلة بين القوات . ولم يفت الولايات المتحدة في هذا ان تعهد للامم المتحدة بدور نظري حيث نص ملحق الاتفاق على ان « يكون للأشخاص المصرح لهم بدخول المنطقة العازلة حق المرور العابر الى ومن نظام الانذار المبكر ، وسوف يحدد الاسلوب الذي يتم به ذلك بواسطة مجموعة العمل العسكرية وقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة » . كما حرص الاتفاق نفسه على ان يماثل بين الافراد الاميركيين الذين يقومون بتشغيل محطات الانذار المبكر وبين رجال القوة الدولية ، حيث نص على ان « يتمتع افراد الولايات المتحدة المدينون بالحصانة من الاختصاص المحلي الجنائي والمدني والضرائبي والجمركي ، كما قد يتمتعون بأية مزايا وحصانات محددة منصوص عليها في اتفاقية الطوارئ الدولية التابعة للامم المتحدة ٠٠٠ » .

والواقع ان محطات الانذار المبكر الاميركية في سيناء تغطي الوطن العربي كله ، بل وتغطي منطقة البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر ، الامر الذي يصور مدى التغلغل الذي تمثله من جانب الولايات المتحدة . واليوم ، مع تنامي دور الولايات المتحدة في البحث عن تسوية في الشرق الاوسط وتعاضم نفوذها في كافة المجالات في معظم اكبر البلدان العربية ، يتردد الحديث عن امكان السماح بقاعدة عسكرية اميركية في سيناء ، وقاعدة عسكرية (بحرية) اميركية اخرى في حيفا ، في اطار اقتراح عقد اتفاق امن بين الولايات المتحدة واسرائيل كمخرج من أزمة تشدد الاخيرة فيما يتعلق بمطالبها الامنية ، حتى بعد « مبادرة السادات » .

اما « قواعد » استراتيجية الاحتواء الاميركية في الشرق الاوسط الان فانها ذات طابع سياسي اكثر منه عسكري ، وعدد من النظم العربية يدخل دائرة